الخوض في الانتقادات التي تمس رأس النظام، وكذلك السياسة الخارجية التي يشرف عليها السادات بصورة مباشرة. لكن بمرور الوقت، اتخذ الحزب، مع تبلور قسماته الوطنية، مواقف أكثر حدة، إذ رفض الزج بجيش مصر في معارك خارج حدود البلاد، لا طائل من ورائها، واستنكر التسهيلات العسكرية التي منحت للولايات المتحدة، وبالذات القواعد العسكرية في أراضي مصر، كما بدأ في توجيه انتقادات، ازدادت حدة، لتفريط النظام والسادات في الحقوق الوطنية والقومية، كل ذلك في إطار دفاع مستمر عن الحريات الديمقراطية، وضد الانتهاكات المستمرة للدستور ولحقوق الإنسان في مصر. وتصاعد الرفض من جهة حزب العمل للصلح مع الكيان الصهيوني، خاصة بعد تبادل السفراء بين النظام الساداتي واسرائيل. ففي ٢٦ شباط (فبراير) عام ١٩٨٠، قرر الحزب أن يحتفل برفع علم فلسطين على مدخل مقره بمدينة القاهرة، وأكد ابراهيم شكري «أن رفع العلم الفلسطيني في مقر حزب العمل الاشتراكي دعوة إلى كل الشعب المصري، لكي يرفع مليون علم لفلسطين في مواجهة علم واحد لاسرائيل رُفع على سفارتها في القاهرة»، وأعلن شكري أن هذا العلم سيظل مرفوعاً في حزب العمل الاشتراكي حتى ينتقل إلى مقر سفارة فلسطين في القاهرة. وبعد مرور عام على هذا الاجراء اتخذ الحزب قراراً بسحب تأييده لاتفاقيات كامب ديفيد، وقدم الحزب تفسيراً لهذا الموقف، منطلقاً من أنه قد غيّر موقفه حيال كامب ديفيد لأن اسرائيل أخلت بالتزاماتها، ولأن «اسرائيل ضمت رسمياً القدس الشرقية، ومستمرة في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة» (جريدة **الوطن** (الكويت)، ١٩٨١/٢/٢٨). وتلا ذلك ترؤس ابراهيم شكري لوفد رسمي من الحزب دُعي للمشاركة في أعمال المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي انعقد في شهر نيسان (ابريل) ١٩٨١؛ حيث ألقى كلمة في المؤتمر كرر فيها إعلان موقف الحزب الجديد من الاتفاقية.

وعقب العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي (١٩٨١/٦/٧) تصاعدت غضبة الشعب المصري وقواه الوطنية، ومن ضمنها الحزب ورموزه، على اسرائيل، فأعلن ابراهيم شكري، في ندوة الحزب الاسبوعية، أنه قد «كفانا بيانات استنكار، فلن يردع اسرائيل إلا التضامن العربي»، وطالب بطرد سفير اسرائيل من مصر، وأن يشترك الجميع في مقاطعة بضائعها، كما أعلن عن أن الحزب سيقوم بتوجيه دعوة لكل قوى المعارضة في مصر، لعقد مؤتمر في مقر الحزب يتخذ موقفاً موحداً من اسرائيل «التي تعربد كما تشاء في المنطقة العربية دون رادع، لكي تعرف اسرائيل أن شعب مصر لن يكتفي بمجرد إصدار بيانات لشجب واستنكار سياستها، لأن ما تفعله هو إذلال للشعب المصري وللشعوب العربية... ونحن لا يمكن أن نقبل ذلك بأي حال من الأحوال» (جريدة **الشعب**، العدد ١١٢، ١٩٨١/٦/١٦، ص ٨).

وقد عقد بالفعل، بعد فترة وجيزة من هذه الدعوة في ٨١/٦/١٦، مؤتمراً حاشداً للقوى الوطنية المصرية حضرته قيادات من حزب العمل الاشتراكي وحزب التجمع الوطني، وحزب الجبهة الوطنية (تحت التأسيس)، وحزب الطليعة الوفدية (تحت التأسيس)، والحزب الوطني (تحت التأسيس)، والعديد من القوى السياسية الأخرى، كما عقدت دورة ثانية لهذا المؤتمر في أوائل شهر تموز (يوليو) المنصرم، أي قبل نحو شهر ونصف من الحملة الشاملة، كررت فيه القوى السياسية الوطنية المصرية، ومن ضمنها حزب العمل الاشتراكي، تنديدها بخطوات النظام الداخلية والخارجية، وهاجمت بحدة تصرفات السلطة التي أدت إلى افتعال أحداث الفتنة الطائفية في الزاوية الحمراء، كما أعلن فتحي رضوان، المناضل الوطني المعتقل الآن، أن الساعة قد حانت «لأن نخرج من هذه الاجتماعات المتتالية، إلى شيء يتجاوز حدود مصر، وينتقل إلى الأمة العربية لنخاطب شعوبها لا حكوماتها، ولنبين لها المصير الأسود الذي تدبره لها الولايات المتحدة الأميركية، وقوى الغرب مجتمعة، رغم تباين موقفها الظاهري. علينا أن نطرق الحديد وهو ساخن الآن، ونطالب الشعوب العربية جميعها بتكوين لجان ذات هدف واحد، وهو تحرير الأمة العربية من السيطرة الأميركية» (**المصدر نفسه**، العدد ١١٥، ١٩٨١/٧/٧، ص ٤).

ثالثاً: جماعة «الاخوان المسلمون»

نشأت جماعة الاخوان في مدينة الاسماعيلية، عام ١٩٢٧، على يد الشيخ حسن البنا، الذي حرص، منذ بداية نشأتها، على أمرين؛ أولهما: التمويه على أهدافها الحقيقية لضمان سعة الانتشار وقوة التأثير: